لقد تطلب البناء نحو الدولة اليهودية ديموجرافيا شعار « العمل اليهودي » ومترادفه « الانتاج اليهودي » ، الذي دعا الى مقاطعة المنتجات العربية الارخص لصالح منتجات اليهود . وفي الواقع ، فان السكان اليهود في فلسطين عموما قد التزموا بهذين الطلبين ، مع ان أسعار السوق اليهودية كانت أعلى بمقدار الثلث تقريبا عن أسعار السوق العربية(٧) . ان هذه النماذج الاقتصادية لا يمكن عزوها الا الى دافع سياسي بعيد المدى ، وخاصة الى الاعتقاد القائل ، كما كتب خبير أرض صهيوني، انه « خلال صراع القوميات، كان النصر النهائي حليف أولئك الذين عاشوا وعملوا في الارض »(٨) .

ما كان ممكنا اطلاق العنان لهذه الطموحات السياسية لولا ان استيطان فلسطين ، خاصة الزراعة ، كان ممولا بكثافة . فبالاضافة الى مشاريع البر الخاصة ، انفقت المنظمة الصهيونية حتى عام ١٩٣٠ حوالي ٥ ملايين جنيه على الاستيطان الزراعي ، وهو مبلغ وصفه خبير صهيوني بـ « البذر » ، معلقا ، « انه من المؤكد ان ليس هنالك من حصة كافية على هيئة ايجار يمكن للمستوطنين دفعها على نفقة الصندوق [القومي اليهودي] على حيازاتهم »(٩) .

وهكذا فان الصهيونية ، كانت مدفوعة بأسباب تتعلق بالاستراتيجية السياسية اكثر مما تتعلق بالربح المباشر ، في استبعادها استخدام الفلاحين الفلسطينيين على أراضيهم بعد أن أزاحت قسما كبيرا منهم من تلك الاراضي . وبعد طردهم الى المدن ، وجد الفلاحون ان المراكز المدينية ، كما المستوطنون ، تزيح الاقتصاد العربي التقليدي وترفض استئجار عمل العرب الفلسطينيين . كان ألوف المستوطنين الصهاينة يتقاطرون الى المدن أكثر مما الى الريف ، ويبدأون عملهم برأس المال والخبرات التي جلبوها من أوروبا . وقد حمى الانتداب البريطاني صناعاتهم اليافعة ببنية رسوم مشجعة ، ونما اقتصاد صهيوني متميز ، رفض عادة استخدام العمال العرب، في فلسطين المدينة وكذلك الريف . وقد لاحظ تقرير للحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ انه « يوجد في الوقت الحاضر بطالة جدية في صفوف المهنيين العرب وفي صفوف العمال العرب . ولهذه البطالة اسباب متعددة . المواصلات الآلية ، التي كانت في أيدي اليهود بشكل واسع ، تطرد الجمل والحمار من الطريق ومعهما تطرد سائق ــ الجمل العربي وسائق ــ الحمار العربي . السيارة التي يمتلكها ، هي الاخرى ، اليهود بشكل واسع تزيح العربة التي يجرها الحصان وسائقها العربي . والاستعمال المتزايد للاسمنت والاسمنت المسلح وطوب السليكات ، التي يصنعها كلها اليهود ، تحل محل الحجر في الاغراض الانشائية ، مزيحة بذلك عددا كبيرا من الحجارين والبناءين ، الذين جلهم من العرب . ويزاح أيضا العرب العاملين في مقالع الحجارة »(١٠) .

وكان الاستبعاد النهائي في ٤٧ ــ ١٩٤٨ ، عندما طرد ٩٠ ٪ من السكان العرب في الجزء من فلسطين الذي أصبح اسرائيل **ليفسحوا** المجال للدولة اليهودية . خلال فترة الانتداب كان للاستراتيجية السياسية القائمة على أساس استبعاد العرب الفلسطينيين من الاقتصاد الصهيوني مساوىء اقتصادية مباشرة بالنسبة للمستوطنين ، أما مع اقامة دولة اسرائيل فقد كان للاستراتيجية السياسية القائمة على اساس الاستبعاد الجسدي لمعظم الفلسطينيين من المنطقة الصهيونية عواقب اقتصادية عظيمة النفع . فقد صنفت ملكية اللاجئين التي تركوها وراءهم ، وفي حالات عديدة ملكية الفلسطينيين الذين استطاعوا البقاء في اسرائيل(١١)، كملكية « مهجورة » وصودرت من قبل الحكومة الاسرائيلية . وقد كتب دون بريتز قائلا ان « الملكية المهجورة كانت واحدة من المشاركات العظمى نحو جعل اسرائيل دولة ممكنة الوجود . . . فمن بين الـ ٣٧٠ مستوطنة اليهودية الجديدة التي أنشئت بين ١٩٤٨ وبداية ١٩٥٣، كان ٣٥٠ فوق « أملاك غائبين» .وفي عام